

بواعث القلق لأكراد العراق بعد الحادي عشر من سبتمبر/أيلول

بقلم: ماغي زانغر

آخر الأمر للطرد إلى إحدى المناطق الكردية. وفي الشهور الأخيرة التي ركز فيها الانتباه على أفغانستان، وردت أنباء عن تسارع معدل التطهير العرقي في مدينة ومحافظه كركوك، وأصدر مجلس قيادة الثورة البعثي «قانوناً» في سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ يسمح «بتصحيح» جنسية جميع العراقيين غير العرب. ويتم توزيع الممتلكات العقارية والأراضي الزراعية المصادرة من المواطنين غير العرب على ضباط الأمن والجيش، ويحصل المستوطنون العرب على أراضٍ ومبالغ نقدية وأسلحة «كهدايا شخصية» من صدام حسين.

أما في المناطق الكردية المتمتعة بالحكم الذاتي فيبذل العاملون بالأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية جهوداً مضنية لإيجاد المأوى اللازم للمطردون المستمرين في التدفق. ويفلح المحظوظون من هؤلاء المطرودين في الانضمام لعائلاتهم التي سبق أن أخرجت من منطقة كركوك في الموجات السابقة للطرد، أما الآخرون فيتكدسون في المدن الجماعية والمخيمات المؤقتة القريبة منها.

ويسيطر الشعور بالقلق على جميع سكان المناطق الكردية، سواء المقيمون منهم أو النازحون الداخلون، مما يدعوهم إلى البحث عن أي فرصة للهجرة. ويعتبر الكثيرون منهم أن الرحيل الآن بمحض إرادتهم أفضل من التعرض للطرد في المستقبل على يد صدام. كما تؤدي المخاوف الراسخة والذكريات الأليمة بالأكراد إلى المغامرة بإنفاق مبالغ فلكية (تصل إلى عشرة آلاف دولار للفرد) للقيام برحلات محفوفة بالمخاطر عبر سوريا وتركيا وإيران، والتكدس في سفن متهاكلة للرحيل إلى إيطاليا وأستراليا. وقد اشتد هذه القلق أكثر وأكثر بسبب التهديد المتمثل في احتمال قيام الولايات المتحدة بتوجيه ضربة للعراق واحتمال رد النظام العراقي عليها.

ماغي زانغر مدرسة الصحافة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، ولها بحوث أجرتها في كردستان العراق في صيف ٢٠٠١. عنوان البريد الإلكتروني: zanger@aucegypt.edu

لمزيد من المعلومات عن النزوح الداخلي في العراق، انظر التقرير القطري عن العراق الصادر عن المشروع الدولي للنازحين الداخليين على الموقع التالي: www.db.idpproject.org/Sites/IdpProjectDb/IdpSurvey.nsf/wCountries/Iraq

مثل الآشوريين والتركمانيين والكلدانيين والأرمن واليزيديين). وتقيد وكالة «هابيتات» التابعة للأمم المتحدة أن ٢٣٪ من سكان المنطقة الكردية ضحايا للنزوح الناجم عن الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والصراع الذي شهدته العقود الأخيرة.

وفي المرحلة الأخيرة من الحرب العراقية الإيرانية في أواخر الثمانينيات، قامت الحكومة العراقية بحملة أسمتها «الأفئال»، تضمنت عمليات قتل جماعي وتشريد واختفاءات. فقد تم تدمير ما يصل إلى ٤٥٠٠ قرية كردية، وأجبر ٥٠٠ ألف شخص على العيش في مدن جماعية. واستخدمت الأسلحة الكيماوية فيما لا يقل عن ٤٠ هجوماً منفصلاً. وقتل ما يتراوح بين ٥٠ ألفاً و ٢٠٠ ألف شخص، واختفى ١٨٢ ألفاً آخرين وأصبحوا الآن في عداد الأموات. وهناك أعداد كبيرة من «أرامل الأفئال» - وكثير منهم حرمن حتى من التيقن من وفاة أزواجهم - يعيشون في المدن الجماعية في شمالي العراق، مما جعل هذه المدن من أكثر مناطق العالم اختلالاً في التوازن بين أعداد الجنسين.

وكانت عملية «تعريب» المنطقة الغنية بالنفط حول مدينة كركوك الكردية الرئيسية (التي ظلت في أيدي الحكومة العراقية في نهاية حرب الخليج) قد بدأت في مطلع الستينيات من القرن العشرين في بداية عهد حزب البعث بالسلطة. وبسبب التطهير العرقي وتدفع العرب إليها تحت سيطرة الحكومة من أواسط وجنوبي العراق حدث تغيير كبير في التركيبة الديموغرافية لهذه لمنطقة.

ومنذ عام ١٩٩١ تم إحياء حملة التعريب مرة أخرى. وإذا كانت اللجنة الأمريكية للاجئين تقول إن ١٠٠ ألف شخص قد طردوا منذ حرب الخليج، فإن المصادر الكردية تتحدث عن ما يصل إلى ٢٠٠ ألف شخص. ويعترض الأكراد والتركمانيين والآشوريين إلى ضغوط لتوقيع استثمارات «لتصحيح» جنسياتهم. فأبي شخص غير عربي يحتاج إلى الدخول في أي معاملات رسمية مع الحكومة العراقية، سواء فيما يتعلق ببطاقات التموين أو الممتلكات أو ملكية السيارات أو التسجيل في المدارس، عليه أن يملأ استمارة تقول: «أريد تصحيح أصلي العرقي إلى عربي». ومن يقبل منهم بذلك فقد يقال له بعدئذ إن عليه «كعربي» أن ينتقل إلى جنوبي العراق. ومن يرفض ذلك يتعرض للتهريب والقاء القبض عليه، وفي

العراق منذ حرب الخليج إلى انقسام قسمين في واقع الحال:

فهناك إدارتان كرديتان تسيطران على منطقة توازي مساحتها مساحة سويسرا. وعلى الرغم من التدخل المتواصل من جانب النظام الحاكم في بغداد ومن جانب إيران وتركيا (خشية أن يغري النموذج الموجود في العراق الطائفة الكردية في كلا هذين البلدين، ويشجعها على المطالبة بالمثل)، فإن أكراد العراق اليوم يتمتعون بحرية اجتماعية وسياسية غير مسبوقه في ظل اقتصاد مستقر نوعاً ما. فقد أدى قرار الأمم المتحدة رقم ٩٨٦ بخصوص برنامج النفط مقابل الغذاء إلى ضخ حوالي ثلاثة مليارات دولار إلى المناطق الكردية، مما ساعد على توفير الغذاء بل وعلى تمويل عدد من المشاريع في مجالات الزراعة والتعليم والصحة وإزالة الألغام والإسكان.

ومع تزايد الحديث عن احتمال كون العراق هدفاً للمرحلة الثانية» من «الحرب على الإرهاب» أصبح الأمل والخوف معاً يساوران الأكراد وغيرهم من أبناء الأقليات غير العربية المقيمة في المناطق الكردية. فمن ناحية يأمل هؤلاء بشدة في أن تؤدي الضربة التي تقودها الولايات المتحدة إلى تغيير النظام في بغداد، ومن ناحية أخرى يخشون من رد فعل صدام حسين على أي عمل عسكري. وتشير التقارير الصحفية الصادرة مؤخراً إلى أن بغداد قامت بوضع أولية مشاة ووحدات مدفعية ودبابات ومدافع مضادة للطائرات وصواريخ على طول خط وقف إطلاق النار الذي لا يبعد سوى بضعة كيلومترات عن المراكز السكانية الرئيسية في هذه المناطق. وليس هنالك ما يضمن للأكراد أن الولايات المتحدة أو قوة أخرى تستطيع حماية سكان المنطقة الكردية، أو أنها حتى سوف تسعى لذلك، إذا كان اهتمامها محصوراً في «الحرب على الإرهاب». وإذا ما حدث تدفق جماعي آخر للأكراد العراقيين فأغلب الظن أن تركيا وإيران سوف تحاولان كلتاهما التعلل بالحرب العالمية ضد الإرهاب لرفض دخول النازحين إليهما «لحماية» أنفسهما من «الإرهاب». وتتجدد الإشارة، على أي حال، إلى أن الأكراد العراقيين لم يعهد عنهم في تاريخهم اللجوء إلى أساليب الإرهاب، وهو أمر جدير بالالتفات. ويلاحظ أن جميع الأكراد تقريباً ممن هم فوق العاشرة كانوا في وقت ما في حياتهم لاجئين أو نازحين داخليين (مثلهم في ذلك